الأهرام

المصدر :

التاريخ :

هل يستمر رابين لتنفيذ الاتفاق؟

د. سامى منصور

صدفة فجرت مسألة بالغة الأهمية وهى حجم الاغلبية التي يتمتع بها كل طرف من الاسرائيليين الموقعين على الاتفاق الذى اصبح معروفا باتفاق «غزة ـ اريحا اولا».

والصدفة هى قرار المحكمة العليا فى اسرائيل باقالة ممثلى حزب شاس فى الائتلاف الحاكم فى اسرائيل وهما وزير الداخلية ونائب وزير الشئون الدينية وذلك بسبب اتهامات ضدهما بالرشوة خلال فترة حكم شامير.

ورغم ان سمعة «درعى» وزير الداخلية معروفة منذ سنوات إلا ان كلا من شامير «الليكود» ورابين «العمل» أشركاه فى الحكم لحاجة كل منهما الى اصوات احزاب الاقلية للحكم. ورغم تطور موضوع «درعى» الى حد أن المدعى العام طلب منذ شهر رفع الحصانة عنه ولم يتخذ اى اجراء حتى تحركت احدى جماعات الضغط ورفعت الامر للمحكمة والتى جاء قرارها صدفة قبل توقيع اتفاق «رابين ـ ابوعمار» بأيام فى نفس اللحظة التى كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تجتمع لمناقشة الاتفاق.

وصدفة توقيت الحكم وموعد توقيع الاتفاق واجتماع اللجنة الفلسطينية هو الذى طرح على العالم مسألة الاغلبية.

صحيح ان حزب «شاس» الدينى وله ٦ مقاعد فى الكنيست يؤيد الاتفاق ولكن مسألة استمراره فى الحكم بعد اقالة وزيره هى التى اصبحت موقع مناقشة هيئة حكماء الحزب فإذا لم يعين بدلا من الوزير تصبح حكومة رابين بدون اغلبية فهى تملك ٥٦ صوتا من ١٢٠.

ورغم ان حسبة برما التى تحكم الموقف او الازمة الوزارية باسرائيل امر لايشغلنى فى الاساس بسبب ايمان قباطع بانه ليس هناك فارق بين اليمين واليسار من احزاب اتفاق.

وهكذا جاءت اللحظة التى تنقسم فيها اسرائيل الى مصالح متناقضة وتجربة التاريخ تقول ان انقسامات المصالح أكثر حدة وعمقا من تقسيمات الايديولوجيات اى التى تقوم على فكر مهما كانت سماته.

فإذا وضعنا هذا الظاهرة وهى تقسيم المصالح فى اطار أوعلى ارضية ما كشفت عنه الأزمة ايضا وهو مصداقية بيانات حكومة اسرائيل لظهرت ابعاد اخرى للازمة.

فالمفاوضات بين حكومة رابين ومنظمة التحرير كانت تجرى فى النرويج على مدى اكثر من عام حتى قبل تعديل القانون الذى صدر فى ظل حكم الليكود بتجريم الاتصال بالمنظمة.

صحيح ان برنامج حزب العمل والاحزاب التى اشتركت معه فى الحكم خاضت الانتخابات وهى لاتفكر ان هذا القانون خطأ سياسى ولكنها كانت تؤكد على عدم الاتصال بالمنظمة بل وحرصت على ان تفرض على السياسة الامريكية الاستمرار فى تجريم الاتصال أوالتفاوض مع المنظمة فى نفس الوقت الذى كانت تتفاوض فيه فعلا مع المنظمة بتخطيط من وزير الخارجية الامريكى السابق جيمس بيكر. وليس المهم تحديد ادوار الذين شجعوا أو وقفوا مع هذه المفاوضات ولكن المهم هو مدى امكانية تصديق ماتقوله اسرائيل. فالمسئولون فى الحكومة الرسمية كانوا يتفاوضون مع قيادات رسمية للمنظمة فى وقت كانت ترفض فيه ان يتصل الوفد الفلسطينى بالمنظمة للتشاور بل كادت تقدم بعض الاعضاء وبالتحديد حنان عشراوى حين ترددت انها فى طريق العودة مرت على تونس واجتمعت مع ابو عمار!

وهى تدعى اليوم انها على وشك توقيع الاتفاق مع سوريا بعد تذليل كل عقبات فى طريق الاتفاق بينما اعلن وزير اعلام سوريا بأن العقبات كما هى واسرائيل لم

رابين

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اسرائيل تجاه العالم العربى. ولكن الذى يعنينى هو دلالة تلك الازمة. ومع ذلك فحسبة برما تقول إنه حتى لوخرج حزب «شاس» من الحكم فان حكومة رابين باقليتها تفوز فى الكنيست بالاغلبية لاحتمالات ثلاثة وهى ان حزب «شاس» نفسه يعطيها اصواته الستة رغم خروجه، أوان تحصل على الاصوات العربية الخمسة، أويؤيدها حزب دينى آخر يجرى التفاوض معه منذ شهور للاشتراك فى الحكومة وهو «أجودات».

وإذا كان رابين ليس قلقا فى الوقت الحاضر على استمراريته فى الحكم فإن نوعية الائتلاف تجعل استمرار الحكومة حتى موعد الانتخابات القادمة امرا يبدو صعبا.

وأظن ان قرار رابين بعدم الاعتماد على الاصوات العربية فى هذا الوقت بالذات وهو مناقشة الاتفاق مع المنظمة هو قرار سليم سياسيا وان كان قد لايستطيع الالتزام به ان كان بقاء حزبه فى الحكم سوف يصبح مهددا وتفجير الازمة الوزارية فى نفس وقت مناقشة الاتفاق قد دفع بحزب الليكود الى المطالبة باجراء انتخابات مبكرة وقام الحزب بتنظيم مظاهرة بلغت حوالى ٥٠ الف متظاهر وذلك شجع الحزب على الادعاء بأن الاغلبية الشعبية فى اسرائيل معه وليست مع حزب العمل وبالتالى فإن توقيع الاتفاق من وجهة نظر الليكود لاتسنده اغلبية شعبية والمسالة ليست اصوات نواب فى الكنيسيت ولكنها جماهير.

ورغم غرابة هذا المنطق الذى يطرحة الليكود وهو الذى كان يقول عكس ذلك حين كان فى الحكم فإن حزب العمل قد تحدى مقولة الليكود باجراء استفتاء حول الاتفاق اوضح ان المعارضة لاتزيد على ٤٠٪ بينما يقف مع الحزب اكثر من ٥٠٪ والباقى لم يحدد موقفه. وخرج رابين بتفسير بأن المسالة ليست القدرة على تنظيم مظاهرات ولكنها القدرة على التعبير عن الاغلبية.

وقد كشفت تلك الازمة الحقيقية التى ظل البعض لايريد تصديقها وهى ان التقسيم الى يمين ويسار أوالى احزاب دينية وأخرى دنيوية كلها تقسيمات تتعلق بقضايا داخلية فى اسرائيل وكان تصريح رابين خير دليل. فهو قد تعجب من امكانية معارضة اى حزب دينى اسرائيلى لاتفاق «غزة ـ اريحا» وقرأ نصوصا من التوراة تحرم على اليهود الاستيطان فى اريحا. وبالتالى فالمسالة ليست تقسيمات تقليدية ولكن الموقف هو تقسيم نصائح فالذين يعيشون فى مستوطنات بغزة والضفة والجولان يخشون على مكاسبهم ولذلك يعارضون والذين يعيشون خارج هذا الاطار من فلسطين المحتلة يرون ان مصلحتهم فى الوصول الى تغير من مواقفها وانها تحاول الايحاء خطأ بقرب الاتفاق ونتيجة ظروف اتفاق غزة يصبح ترجيح كذب اسرائيل حتى لو صدقت هو الأرجح! والواضح سواء صدقت اسرائيل أوكذبت اليوم أوغدا ان اسلوب التفاوض فى مباحثات واشنطن غير سليم بمعنى ان التفاوض من خلال الخبراء لايوصل الى نتيجة وان الامر لابد ان يكون على ضوء تجربة التفاوض فى النرويج وهو قيام شخصيات سياسية تمتلك حق التصرف والتفويض بالوصول الى حلول. وأظن ان تجربة المفاوضات فى النرويج بين اسرائيل والمنظمة سواء وافقنا على ماانتهت اليه أورفضناه ـ وان احد هؤلاء الرافضين ـ تفرض اعادة النظر فى تشكيل وفود مباحثات وشنطن وبالتحديد الوفد الاسرائيلى والذى قام بدوره لتغطية مباحثات النرويج سواء بعلم أودون علم على خير وجه. فهو نفس الوفد الذى كان قد شكله شامير ورسم له اسلوب التفاوض الذى يستمر حسب تعبير شامير بلا نهاية. ويصبح التفاوض فى حد ذاته هو الهدف وليس الوصول الى اتفاق. وإذا كان تغيير الوفد غير ممكن لاى سبب فعلى الاقل لابد من تغيير التوجيهات المعطاه له ولو ان ذلك وحده لايكفى وربما كان رفع مستوى التمثيل الى مستوى وزارى مثلا يمكن ان يضع نهاية لتلك المسرحية السخيفة والتى تسمى جولات المباحثات وخاصة ان الجولة الحادية عشرة أوشكت على ان تنتهى دون نتائج على الساحات العربية المتعددة.. وبالتالى فإما ان يمد اجلها أوتجرى جولة ثانية عشرة فى وقت لم يعد احد مستعدا لمتابعة تلك العملية التى تبدو لعبة غير شعبية.

وإذا كانت الامور لم تعد مفهومة فإنه يضاف الى تلك الالغاز ذلك الموقف الغبى لحكومة اسرائيل من المبعدين فى الوقت الذى تطالب فيه باتفاق مع المنظمة. فهى مازالت تمضى على نفس الاسلوب وهو اعادتهم على مراحل وكان قد اعيد ١٩ منهم لاسباب صحية ثم اعيد ١٨٠ منذ ايام بعد ان رفض ٩ العودة وقرروا البقاء مع زملائهم حتى يتم اعادتهم فى حد اقصى شهر ديسمبر والمنطقى هو اعلان قرار باعادتهم جميعا وربما كان مثل القرار يخفف من شبهة الاتهام للمنظمة ببيع «حماس» من خلال اتفاق «غزة ـ اريحا» ولكن ازدواجية الشخصية فى اسرائيل هى الغالبة. إذ نفس الشخصيات التى قامت امس بتوقيع الاتفاق هى نفسها التى تصدر الاوامر بعدم اعادة كل المبعدين وباطلاق النار على الفتية من ابناء الشعب الفلسطينى فتقتل منهم نفس المعدل الذى كان يحدث قبل الكشف عن حقبة ماكان يجرى فى النرويج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية